

## المشكلة

المعلومات هي دعامة قطاع حقوق الإنسان. وهي أعلى لما تمتلكه منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية (NGO) وأنجع وسيلة لمواجهة انتشار الانتهاكات. تقوم منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بجمع المعلومات عن تلك الانتهاكات لتوجيه الانتباه إلى معاناة الضحايا و - لمحاكمة مرتكبي هذه الانتهاكات. بعد تجميع تلك المعلومات تقوم منظمات حقوق الإنسان الدولية غير الحكومية باستخدامها لتبني وسائل الإعلام إليها و لتنمية الوعي و الضغط السياسي كما تساعد في إقامة العدالة في شكل لجان تقصي الحقائق و الدفاع عن حقوق الإنسان. فبدون جمع واستخدام تلك المعلومات ستكون هناك فرصة ضئيلة لنجاح حملات الدفاع عن حقوق الإنسان.

ومع ذلك، فقد أبلغتنا منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الدولية والمحلية أن معظم المعلومات عن الانتهاكات وإساءة المعاملة التي تجمعها مجموعات حقوق الإنسان المتواجدة في خضم الأحداث تضيع لأسباب عديدة مثل المصادرة و الإتلاف أو الإهمال، مما يؤدي إلى الحد من فعاليتها و إلى عدم قدرة المدعين و لجان تقصي الحقائق و مجموعات حقوق الإنسان الدولية غير الحكومية على استخدام المعلومات كأدلة لإدانة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

لقد اخبرتنا أسرة حقوق الإنسان أنها في أشد الحاجة لأداة تقوم بجمع و تنظيم و تخزين المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان بطريقة آمنة و تسمح لهم بجذب انتباه أكبر إلى هذه الانتهاكات وتساعد في محاكمة المذنبين والحد من انتهاكات أخرى. ويجب على هذه الأداة:

- حماية المعلومات من الضياع أو السرقة أو الإتلاف.
- ضمان حفظ ما تسجله مجموعات حقوق الإنسان مما يسمح للباحثين بتقييم مدى و حجم الانتهاكات بشكل أفضل و بإنشاء مجموعة نماذج من تلك الانتهاكات بناء على معلومات مستقاة من عدد أكبر من الشهود.
- تمكين المجموعات العاملة في خضم الأحداث من التحكم في معلوماتهم، مما يسمح لهم بتقرير ما هو عام وما ينبغي أن يتم حفظه بخصوصية آمنة.
- تمكين الناشطين من معرفة نوع المساعدات التي يتلقاها المتضررون من انتهاكات حقوق الإنسان.

تُقدّر الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم بأن هناك حوالي 10,000 منظمة حقوق إنسان غير حكومية عبر العالم تعمل على جمع المعلومات في هذا المجال بأشكال عدة. تشير الأبحاث والمقابلات أن منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية تقوم بحفظ سجلاتها باستخدام طرق مختلفة تتراوح بين المذكرات المكتوبة يدويا أو آليا إلى البيانات الحاسوبية، مما يؤدي إلى تضارب واختلاط السجلات التي يصعب تداولها مع قطاع حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، وفي أثناء البحث الميداني، أخبرنا المستخدمون أن المعلومات التي يقومون بتخزينها محليا على الحاسوب أو الورق تكون عرضة للسرقة أو الضياع أو الإتلاف. ففي إحدى منظمات حقوق الإنسان بسريلانكا، مثلا، إلتهم النمل الأبيض سبع سنوات من المعلومات التي جُمعت عن الانتهاكات و التي كانت مُخزنة على الورق.

## الحل - برنامج Martus

لحل تلك المشكلة، قامت منظمة Benetech (بينيتك)، رائدة تقنيات الهيئات غيرهادفة للربح في وادي السيليكون في كاليفورنيا، بتطوير نظام Martus لنشرات حقوق الإنسان، وهو وسيلة تقنية مفتوحة المصادر تم تصميمها لمساعدة منظمات حقوق الإنسان في جمع و تأمين و تنظيم و إرسال المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان. يُمكن البرنامج المنظمات غير الحكومية العاملة في مواقع الانتهاكات من تخزين سجلاتها بأمان على خوادم بعيدة عن مواقع العمل بكل سهولة ويسر، مما يحفظ دلائل هامة للأبحاث و التحري و الإدانة.

لقد تم تصميم البرنامج باستشارة مجموعات و خبراء حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وخاصة الدكتور باتريك بول، أحد اكفاء خبراء الإحصاء في مجال حقوق الإنسان. وناقش فريق تطوير Martus هذه الحاجة مع منظمات حقوق الإنسان الدولية مثل منظمة Human Rights Watch و لجنة محامي حقوق الإنسان و معهد المجتمع المفتوح بأمريكا و الأمم المتحدة و منظمة العفو الدولية، بالإضافة إلى المنظمات العاملة في مواقع الانتهاكات من أكثر من اثني عشر دولة. وإضافة إلى ذلك، وقبل البدء في كتابة البرنامج، قامت منظمة Benetech بإجراء بحث ميداني على الأرض سريلانكا و كامبوديا و روسيا. وقامت أكثر من عشرة مجموعات في جواتيمالا و روسيا سريلانكا و الولايات المتحدة باختبار إصدار تجريبي من البرنامج، فأمدونا بانطباعات هامة عن أمور تتعلق بتصميمه و سلاسة استخدامه أدت إلى تعديلات جوهرية في الإصدار النهائي. من أمثال المختبرين و الداعمين البارزين: لجنة حقوق الإنسان بسريلانكا و اتحاد الوكالات الإنسانية في سريلانكا و Centro para Accion و CALDH] Legal en Derechos Humanos [بجواتيمالا و آخرين كثيرين.

وكنتيجة لذلك، ينصّب نظام Martus لنشرات حقوق الإنسان على ما يعتبره ناشطو حقوق الإنسان الأربع متطلبات الأساسية لبرنامج يحمي سجلات مجموعات حقوق الإنسان العاملة في مواقع الانتهاكات، ألا وهي:

**سهولة الاستخدام.** من السهل استخدام البرنامج كبريد الكتروني و يمكن تشغيله على حاسوب غير مُكلف و لا يتطلب اتصالاً دائماً بالانترنت.

**الأمن.** يتم تشفير السجلات و تخزينها في موقع بعيد و الاحتفاظ بنسخ احتياطية منها في مواقع عديدة و حمايتها بكلمة مرور.

**سهولة البحث.** يمكن للمجموعات أو الباحثين الخارجيين الذين لهم صلاحية الإطلاع على السجلات أن يقوموا بالبحث عن انتهاكات معينة و تفاصيل محددة.

**الشفافية.** البرنامج ذا أصل مفتوح - فيمكن لأي مجموعة فحص مصادره (الكود) و اتخاذ قرار واع بشأن استخدام Martus.

سوف يساعد تبني و تثبيت هذه التقنية في ضمان حماية سجلات انتهاكات حقوق الإنسان و النفاذ إليها بيسر.

تتضمن تطبيقات أخرى من برنامج Martus متابعة قضايا أخرى مثل العنف ضد النساء و تجارة الرقيق و الإضرار بالبيئة و جرائم الكراهية. يُمكن تحميل البرنامج و مصادره (الكود) من [www.martus.org](http://www.martus.org).